غفران عوده صافي
المرحلة الثالثة /الدراسه الصباحيه
كليه القانون جامعه الكوفه
المادة قانون العقوبات /القسم الخاص
استاذ الماده: د. علاء السيلاوي
تقرير قانون العقوبات

الموضوع : جريمة الرشوة

المحتويات

1 . ماهيه الرشوة
2 . اطراف الرشوة
3 . علة التجريم
4 . اسباب ضاهرة الرشوة
5 . أضرار ضاهرة الرشوة
6 . سبل مكافحه ضاهرة الرشوة

المقدمه

الرشوةا الرشوة هي واحدة من الأمراض الاجتماعية الخطيرة والمنتشرة في العديد من الدول، وهي شكلٌ من أشكال الفساد التي تتم عن طريق دفع شخصٍ ما مالاً لشخصٍ آخر بهدف الاستفادة من حقٍ أو ميّزةٍ ليست ملكاً له، أو بهدف إعفاء النفس من واجبٍ عليها القيام به، وهذه الآفة محرّمة في الدين الإسلاميّ لما تسبّبه من أضرار عديدةٍ للفرد والمجتمع، وفي هذا المقال سنتحدث عن الرشوة وأضرارها.

ماهيه الرشوة

تعريف الرشوة :بأنها اتفاق بين (صاحب مصلحة) وموظف اومكلف بخدمة عامة على فائدة اومنفعة مقابل عمل او امتناع عن عمل يدخل يدخل في اختصاص الموظف او مأموريتة.

اولا :اطراف الرشوة

١.المرتشي وهو الموظف او المكلف بخدمة عامة الذي يطلب او يقبل الفائدة او الوعد بها.

٢.الراشي : وهو صاحب الملصلحه الذي يتقدم بالعطاء او المنفعة او الوعد بها إلى الموظف او المكلف بخدمة عامة، او يقبل بطلبها.

٣. الوسيط:هو الشخص الذي يتوسط لدى الراشي والمرتشي فإما ان يكون ممثلا عن المرتشي فيقوم بدوره وهو بطلب او قبول الفائدة المعروضة عليه او الوعد بها. او يكون ممثلاً عن الراشي فيقوم بدوره وهو عرض عرض الفائدة او المنفعة على الموظف او المكلف بخدمة عامة او يقبل بطلبها او الوعد بذلك.

ثانياً : عله التجريم

١.خطورتها على النظام الاجتماعي كونها تؤدي إلى الاخلال بلثقه التى يوليها الأفراد للسلطة العامة، لان إستغلال الموظف لسلطته الوظيفيه واعتباره الوظيفه

بمثابة سلعة خاضعه للبيع والشراء من شأنه ان يضعف ثقة المواطنين بالوظيفه العامة والقائمين على أداها.
٢.إن الرشوة تؤدي إلى انتفاء العدالة، لأن المقدرة الأفراد على دفع المقابل لتحقيق مصالحهم يختلف وفقا لمقدرتهم المالية، فالشخص ذو المقدرة المالية القوية يتمكن من دفع المقابل لإنجاز معاملاته، اما الشخص ذو الإمكانية الماديه الضعيفه او المعدومة ليس بمقدوره دفع المقابل لإنجاز معاملاته.

ثالثاً :أسباب ضاهره الرشوة

ضعف الوازع الديني وانعدام الأخلاق. قلة التوكل على الله، وكذلك انعدام الثقة في رزقه سبحانه وتعالى.
انخفاض المستوى المعيشي لدى بعض الأشخاص وخصوصاً الموظفين الذي يعملون في المؤسسات الحكوميّة. الطمع والجشع وحبّ الثراء السريع. ضعف السلطة السياسيّة. انعدام الشفافية والمسائلة في العديد من المؤسسات، وكذلك منع حرية التعبير عن الرأي التي بدورها تقوم بفضح المرتشي والراشي على حدٍ سواء.
الضعف الإداري، ويتمثل ذلك في ضعف الشخص الذي يشغل منصب المدير في أي مؤسسة، ففي حال فسدت الإدارة يفسد ما حولها. ضعف الوعي لدى أفراد المجتمع وسكوتهم عن هذا الأمر بدل محاربته، بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي لأفراد المجتمع.

الانسياق وراء الانتماءات المختلفة كالعشائرية والقبلية وعلاقات القرابة. حالة الدولة وما تمرّ به من أزمات سياسيّة واقتصاديّة.

رابعاً :اضرار ضاهرة الرشوة
أضرار ظاهرة الرشوة تدمير المبادئ والأخلاق الكريمة التي تسود في المجتمع، وما يتبع ذلك من انتشار الأخلاقيات السيئة كالتسيب واللامبالاة في حقوق الآخرين، وفقدان الشعور بالولاء للمجتمع وكذلك انتشار الإحباط بين الناس. تعريض صحّة الناس للخطر، نتيجة وصول هذه الآفة المجتمعيّة إلى القطاعات الصحيّة وكذلك قطاع تصنيع الأدوية. توسيد الأمر والوظائف إلى غير أهلها من أصحاب الكفاءات، مثل تقديم الرشوة للحصول على وظيفة ما لشخص لا يملك الكفاءة والمؤهلات المناسبة. إرغام صاحب الحقّ في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى الرشوة لتحصيل حقة، لأنّ تحصيل الحقوق في بعض المجتمعات لا يكون إلا من خلال الرشوة. انتشار الظلم والعدوان في المجتمع. فساد المجتمع وتضييع حقوق العباد. إضاعة بركة المال. قطع الحق من أصحابه وإيصاله إلى غيره. نشر الحقد والفوضى والكره بين أبناء المجتمع. ظهور مبدأ الاتكالية، حيث إنّ الراشي يتبع أسلوب الاتكالية

والاعتماد على ماله فقط وسرقة أموال الآخرين. إفساد منهج الحكومة المتبع والقضاء على مبدأ العدالة. سبل مكافحة ظاهرة الرشوة إيجاد هيئة مستقلّة في الدولة من شأنها محاربة الرشوة، وإصدار القرارات السياسية التي تقضي بمحاكمة الراشي والمرتشي بأشد العقوبات.
اخيتار الموظفين في المناصب العليا بناءً على حسن سيرتهم وسلوكهم وأخلاقهم. تحقيق مبادئ الديموقراطية والعدالة والمساواة بين الناس وتكافؤ الفرص. حرية الصحافة والتعبير عن الرأي؛ لأهمية دور الصحافة في كشف المرتشين في الدولة وفضحهم. استقلالية القضاء وتوفير البيئة المناسبة للقضاة لأداء أعمالهم بحرية بعيداً عن أية ضغوط. الرقابة الشديدة على الموظفين بمناصبهم المختلفة في المؤسسات الحكومية والخاصة.
اتباع سياسة الرجل المناسب في المكان المناسب.
محاسبة المرتشين والفاسدين ومراقبة أموالهم وأرصدتهم ومعرفة مصدر هذه الأموال. تحسين الوضع الاقتصاديّ للموظفين وتوفير أسس الحياة الكريمة لهم.
التوزيع العادل للدخل القومي في الدولة.

خامساً :سبل مكافحة الرشوة
سبل مكافحة ظاهرة الرشوة إيجاد هيئة مستقلّة في الدولة من شأنها محاربة الرشوة، وإصدار القرارات

السياسية التي تقضي بمحاكمة الراشي والمرتشي بأشد العقوبات. اختيار الموظفين في المناصب العليا بناءً على حسن سيرتهم وسلوكهم وأخلاقهم. تحقيق مبادئ الديموقراطية والعدالة والمساواة بين الناس وتكافؤ الفرص. حرية الصحافة والتعبير عن الرأي؛ لأهمية دور الصحافة في كشف المرتشين في الدولة وفضحهم. استقلالية القضاء وتوفير البيئة المناسبة للقضاة لأداء أعمالهم بحرية بعيداً عن أية ضغوط. الرقابة الشديدة على الموظفين بمناصبهم المختلفة في المؤسسات الحكومية والخاصة. اتباع سياسة الرجل المناسب في المكان المناسب. محاسبة المرتشين والفاسدين ومراقبة أموالهم وأرصدتهم ومعرفة مصدر هذه الأموال. تحسين الوضع الاقتصاديّ للموظفين وتوفير أسس الحياة الكريمة لهم. التوزيع العادل للدخل القومي في الدولة.